ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

السياسة الخارجية الإيرانيّة تجاه دول الخليج العربي:الثوابت والمتغيرات (2003-2015).

د. عون عبدالله محمد الحرابي*
o.elhrabi@zu.edu.ly
https://Orcid.org/ 0009-0007-4007-9605
أ. عبدالباسط العيساوي
كلية الاقتصاد بالعجيلات – جامعة الزاوية
a.elesawi@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0003-9275-2532

تاريخ الارسال 2026/6/11م تاريخ القبول 2026/8/21م

Iranian Foreign Policy Toward the Arab Gulf States: Constants and Variables (2003–2015).

Dr.Harabi-Aoun Abdullah Muhammad Al
Faculty of Economics, Al-Ajailat – University of Zawia
Abdulbasit Mohamed Elesawi

Abstract
This research focuses on analyzing the mechanisms and formulation of Iranian foreign policy, as well as Iran's behavior toward the Arab Gulf states, during a highly complex and dynamic period (2003–2015). This period gains exceptional significance because it began with structural transformations following the 2003 U.S. invasion of Iraq, which reshaped the regional balance of power, and concluded with the signing of the Joint Comprehensive Plan of

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Action (JCPOA) in 2015, which expanded Iran's regional roles. The study revolves around a core question: How did the interaction between Iranian constants and determinants shape the shifting features of Iran's behavior toward its Gulf neighborhood?, The researcher proceeded from a hypothesis asserting the existence of a fixed structural characteristic in Iran's political doctrine; namely, its tireless pursuit of a leadership role to attain regional hegemony, relying on its nuclear program as a leverage card whose effects fluctuate between escalation and appeasement.The research proposed three possible future paths for Iranian-Gulf relations: stagnation, consensus, or confrontation.

ملخص البحث باللغة العربية:

يُعنى هذا البحث بتحليل آليات وصياغة السياسة الخارجية الإيرانية وسلوك ايران تجاه دول الخليج العربي خلال فترة زمنية بالغة التعقيد والديناميكية (2003-2015)، وتكتسب هذه الفترة أهمية استثنائية؛ لكونها بدأت بتحولات بنيوية عقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 الذي أعاد صياغة موازين القوى الإقليمية، وانتهت بتوقيع الاتفاق النووي الإيراني (JCPOA) عام 2015، الذي مدّد أدوار ايران الإقليمية، وتمحور البحث حول تساؤل رئيسي مفاده: كيف أثر التفاعل بين الثوابت والمحددات الإيرانية في رسم ملامح متغيرات سلوك ايران تجاه محيطها الخليجي؟، وانطلق الباحث من فرضية تؤكد وجود سمة هيكلية ثابتة في عقيدة إيران السياسية؛ وهي سعيها الدؤوب لتبني دور قيادي والوصول إلى زعيم المنطقة، معتمدة على برنامجها النووي كورقة ضغط تتأرجح بتأثيراتها بين التصعيد والتهدئة، أو الصدام، وطرح البحث ثلاثة مسارات مستقبلية محتملة للعلاقات الإيرانية-الخليجية وهي: الجمود، التوافق، أو الصدام.

مقدمة:

تشكّل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي إحدى أكثر الإشكاليات تعقيداً وديناميكية في مشهد السياسة الإقليمية والدولية، وينبع هذا التعقيد من التداخل الوثيق بين أبعاد جيوسياسية، وعقائدية، وتاريخية صاغت السلوك الإيراني عبر محطات زمنية مختلفة، وتكتسب الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2015 أهمية استثنائية في التحليل الأكاديمي؛ نظراً لما شهدته من تحولات بنيوية هائلة في النظام الإقليمي، بدأت بـ "لحظة غزو العراق" وما نتج عنها من إعادة صياغة لموازين القوى،

وانتهت بـ "لحظة توقيع الاتفاق النووي" (JCPOA) الذي أعاد تمطيط الأدوار الإقليمية لطهران.

لقراءة هذا السلوك الإيراني قراءة علمية منضبطة، يرتكز هذا البحث على ثلاثة محاور تحليلية مترابطة؛ **المحور الأول** يتقصى **العوامل المحددة** للسياسة الخارجية الإيرانية، وهي تلك البيئة التفاعلية (الداخلية والخارجية) التي تصنع القرار الإيراني وتوجه بوصلته، سواء كانت محددات جغرافية، أو دستورية، أو ناتجة عن طموحات القيادة السياسية والدينية وتوازنات القوى في الداخل الإيراني.

أما **المحور الثاني**، فيرصد **ثوابت هذه العلاقات الخارجية**، والتي تمثل البنية العميقة والهيكلية المستقرة في العقيدة السياسية والأمنية الإيرانية، والتي لا تتأثر كثيراً بتغير الأشخاص أو الحكومات، مثل السعي نحو الريادة الإقليمية، وتأمين النظام من التهديدات الخارجية، ومناهضة النفوذ الدولي في المنطقة.

بينما يأتي **المحور الثالث** ليفكك **متغيرات العلاقات الخليجية ـ الإيرانية** خلال تلك الفترة (2003-2015)؛ حيث يتم في ضوئه رصد الصعود والهبوط، ومساحات التنافس والتعاون، وكيف انعكست "المحددات" و"الثوابت" الإيرانية على طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية مع دول الخليج العربي في ظل أزمات متلاحقة، لعل أبرزها تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، وأزمة البرنامج النووي، وصولاً إلى موجة الاضطرابات الإقليمية عقب عام 2011م.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي: كيف أثرت التفاعلات بين الثوابت والمحددات الإيرانية في رسم ملامح المتغيرات وسلوك ايران تجاه محيطها الخليجي بين عامي 2003 و2015؟ ومن ثم تقديم فهم أعمق لآليات صياغة القرار الإيراني وتأثيراته على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة التساؤلات الفرعية التالية:-

1. ما هي المتغيرات الفاعلة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي؟
2. ما هي أبرز المتغيرات المؤثرة على صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي؟
3. هل استطعت السياسة الخارجية الإيرانية بان تلعب دورا مهما في توثيق العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي؟

فرضيات البحث:

انطلق البحث في "السياسة الخارجية الإيرانيّـة تجاه الخليج العربي:الثوابت والمتغيرات (2003-2015)"، من فرضية مفادها أن هناك سمة ثابتة في سياسة إيران الإقليمية تجاه دول الجوار الجغرافي، وهذه السمة هي أن إيران تحاول أن يكون لها دور إقليمي مميز وأن تعطي لنفسها مكانة الزعامة على دول الإقليم خاصة منطقة الخليج العربي، حيث نجد أنها ذات دور إقليمي متميز ومكانة إقليمية تتبوأ من خلالها مركز الصدارة، وقد تأكدت ثقتها خاصة بمواصلة برنامجها النووي والذي سيظل موضوعا رئيسا في التفاعلات الدولية والإقليمية، والذي كذلك سيحدث أشكالا مختلفة في علاقاتها، تتراوح بين التصعيد تارة والتهدئة تارة أخرى، وما يترتب عن ذلك من انعكاسات استراتيجية مهمة على الصعيد الدولي عموما ومنطقة الخليج العربي خصوصا.

ويمكن إجمال أهداف البحث على النحو التالي:

1 – التطرّق إلى تحليل أهم التطورات التي حدّدت مسار العلاقات الإيرانية الخليجية.

2 – تحليل البيئة الداخلية في كل من إيران ودول الخليج العربي، وانعكاساتها على العلاقات بين الجانبين.

3 – استجلاء مدى تأثير المتغيرات والأحداث والأزمات الإقليمية والدولية على رسم السياسة الخارجية الإيرانيّـة.

4 – إن البحث في موضوع السياسة الخارجية الإيرانيّـة يكتسب في هذه المرحلة أهمية خاصة لأسباب وجيهة، في ظل الحديث المتزايد في الآونة الأخيرة عن الدور الإقليمي الذي تسعى إيران إلى تبنيه في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفي منطقة الخليج بشكل خاص.

أهمية البحث:

توجد عدة أسباب تؤكد على أهمية البحث في السياسة الخارجية الإيرانيّـة تجاه دول الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015، حيث يسعى هذا البحث إلى تحليل واقع السياسة الخارجية الإيرانيّـة تجاه دول الخليج العربي، من خلال معرفة مدى تأثير العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية والتي كان لها تأثير كبير في رسم ملامح تلك السياسة.

منهج البحث:

نظراً إلى طبيعة موضوع البحث ومشكلته البحثية التي تسعى للإجابة عن تساؤلاتها والأهداف المتوخى تحقيقها، حيث يعتبر المنهج مسالة أساسية في جميع العلوم

وهو الطريق الذي يسلكه الباحث أو المفكر في الوصول للهدف الذي يرسمه، فقد رأيت أنه من الأنسب استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السلوكي لوصف الظاهرة وتحليلها، وكذلك منهج صنع القرار، بالاضافة للمنهج المقارن.

بناء على ما سبق وللوقوف على واقع السياسة الخارجية الإيرانيّـة تجاه دول الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015، فإن هذا البحث سيتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وهى:

المحور الأول: العوامل المحددة للعلاقات الخليجية الإيرانية.

المحور الثاني: التفاعلات الاستراتيجية في العلاقات الخليجية الإيرانية.

المحور الثالث: الرؤية الاستشرافية لمستقبل العلاقات الخليجية الإيراني.

المحور الأول ـ العوامل المحددة للعلاقات الخليجية الإيرانية :

تكتسب دراسة العوامل المؤثرة في تطور العلاقات الإيرانية الخليجية أهمية بالغة؛ ذلك أن دراسة العلاقات بين الدول تبين لنا أنها متشعبة المنابع ومتعددة الروابط ومتنوعة المحددات، ولعل علاقة إيران بدول الخليج العربي هي علاقة تحكمها روابط تاريخية وجيواستراتيجية ومصالح مشتركة.

فهذه العلاقات تقوم على أسس فرضتها عوامل الجوار الجغرافي وكذلك عوامل التداخل الديمغرافي من جهة، ومن جهة أخرى تأثرها بالمتغيرات العالمية الجديدة وهو ما فرض على دول المنطقة اتباع استراتيجيات معينة تحاول من خلالها الحفاظ على مصالحها الخاصة؛ وهو ما جعل العلاقات بين الطرفين تعرف تموجات وتقلبات في فترات مختلفة اتسمت أحيانا بإيجابية نسبية وأخرى بظهور نزاعات وخلافات حادة.

من المؤكد أن يقوم المشهد الراهن في منطقة الخليج على ثوابت تحدد هذه العلاقات، حيث أن هناك عدة قضايا متفجرة في الوقت ذاته في مقدمتها احتلال الجزر الإماراتية ومضيق هرمز والمسألة العراقية والملف النووي لإيران، فضلاً عن الإرهاب الذي يستهدف الدول والمجتمعات...، وهذا المشهد تشكله أطراف إقليمية ودولية عديدة، تتقاطع مصالحها وتتصادم سياساتها، مسببة حالة من الارتباك وعدم الاستقرار في منطقة ذات أهمية حيوية للاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق يمكن القول إن العلاقاتِ بين إيران ودول الخليج العربي هي علاقات مهمة بالنسبةِ للطرفين؛ لاعتباراتٍ جغرافيةٍ وحضاريةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ وأمنية، وقد ظلت هذه العلاقات تتراوح بين مدٍ وجزرٍ منذ سبعيناتِ القرنِ العشرين، كما أنها ظلت على الدوام تتأثر بدرجاتٍ متفاوتةٍ وأشكالٍ مختلفة ببعضِ التطوراتِ

والمستجداتِ الإقليميةِ والدولية، ناهيك بالطبع عن بعض التطوراتِ الداخليةِ التي حدثت على الجانبين، وبخاصة فيما يتعلقُ بإيران، والتي كانت لها تأثيراتها المباشرة في علاقاتِ طهران بدولِ الخليج العربي، فضلاً عن النظر إليها في ضوءِ عددٍ من المستجداتِ المهمة، وفي مقدمتِها الثوابت الجغراسياسية والثوابت الاستراتيجية، والتي يرى كثيرون أنها بمثابةِ نقطةِ تحول وعلامةٍ فارقةٍ في السياسةِ الإيرانيةِ والخليجية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

فالعامل الجغرافي يعد من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، ويرى المختصون في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا والسياسة أو "الجيوبولتكس" وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدول السياسية وعلى علاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية التي قد توثر على مسار هذه العلاقات وتوجهاتها وقضاياها في المستقبل[1].

كان أول حضور لإيران في الخليج من خلال احتلال الجزر الإماراتية حيث تعاملت مع قضية الجزر على أنها جزء من أراضيها، وأنه لا توجد أية قوة في العالم يمكن أن تنزع هذه الجزر منها، وتبنت سياسات من شأنها ترسيخ هذا الوضع، لكن التحدي الإيراني هنا موجه للملكة العربية السعودية بالأساس وللولايات المتحدة الأمريكية، مفاده: "أن حدود إيران أقرب إليكم مما تظنون، وأوراقنا التي نملكها للضغط عليكم كثيرة ومتعددة، ولكننا من يحدد متى نستخدمها وكيف نستخدمها،" وهدفت إيران من وراء هذا الاحتلال إلى فرض وجودها الإقليمي في المنطقة بعد نهاية حرب الخليج الثانية، وتدمير آلة الحرب العراقية؛ وذلك للخروج من حالة العزلة الدولية التي تعاني منها إيران منذ قيام الثورة الإسلامية؛ مما أثر سلبا على دورها التقليدي في المنطقة، كما أنها تهدف من وراء هذا الاحتلال إلى إشعار الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية أن أي ترتيبات سياسية أو أمنية في المنطقة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن مشاركة إيجابية لإيران (القوة الإقليمية الكبرى والوحيدة في المنطقة)[2]، وعللت إيران وقتها عدم انسحابها من الجزر بالخوف من التدخل الأمريكي، وأن بقاء القوات الإيرانية هو حرص من إيران على ألا تستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة، وانطلاقا من رؤيتها لأمن المنطقة المستندة إلى رفض الوجود الأجنبي.

لكن في حقيقة الأمر، فإن السيطرة على الجزر ارتبط بأهميتها الجيو-الاستراتيجية، التي تمكن إيران من السيطرة على الخليج ومياهه وممراته، فالجزر الثلاث الواقعة في الخليج العربي، تحتل موقعا استراتيجيا مهما، خصوصا من ناحية

إشرافها على مضيق هرمز، هذا المضيق الذي يمر عبره النفط العربي، فالجزر تشكل مركزا للمراقبة يمكن منه رؤية سواحل العراق وإيران والسعودية، والذي يسيطر على تلك الجزر يسيطر تقريبا على حركة المرور المائي بالنسبة للداخل للخليج العربي والخارج منه[3].

أن قضية الجزر، وكما كانت منذ احتلالها، من ثوابت السياسة الإيرانية، فطالما أكدت الإدارات المختلفة على التمسك بها، وترغب طهران ايضاً في ضمان سيطرتها التاريخية على ممرات الملاحة في الخليج، التي تشرف الجزر الثلاث عليها جغرافيا[4]، وتاتي أهمية هذه السيطرة من كونها تمنح نفوذاً على مضيق هرمز باعتباره ممر مائي يصل بين مسطحين، أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة، وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى، ويربط مضيق هرمز مياه البحار العالية لخليج عمان بمياه البحار العالية للخليج العربي، ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الشرقي، وعمان في الجنوب، ويعتبر مضيق هرمز من الناحية القانونية، مضيقا دوليا ولإيران حق التصرف فقط في المياه الإقليمية للمضيق، أما ما زاد عن 12 ميلا بحريا، فيدخل في نطاق أعالي البحار، لذلك فإنه يخضع لنظام "المرور العابر"، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة للبحار، وليس لنظام المرور البري[5].

أدى القرب الجغرافي بين إيران ودول الخليج العربي إلى تداخل ديمغرافي كبير فالدول العربية امتداداتها الإثنية داخل إيران متمثلة في العرب السنة والشيعة وتواصل إيران قوميا ومذهبيا مع دول الخليج على مستوى العدالة الفارسية وعلى مستوى الشيعة العرب الذين يمثلون جزءا تكوينيا أساسيا من النسيج الاجتماعي الخليجي.

إن مثل هذا التشابك الاثني من شأنه أن يؤثر في صنع السياسات الخارجية لدول المنطقة؛ فمن الصعب إهمال هذا الجانب في تفسير العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي.

إن نجاح الثورة الإسلامية في إيران وتبنيها لمبدأ تصدير الثورة كان سببا في تزايد المخاوف من التداخل الديمغرافي فبعد استتباب الأمر لآية الله الخميني ورفع شعار توحيد الأمة الإسلامية، أصبحت مخاوف دول الخليج العربي من احتمال تحول التعاطف الشعبي مع هذه الثورة خاصة لدى الأقليات الشيعية أكثر حدة[6].

على مدى التاريخ نظرت إيران إلى منطقة الخليج على أنها مجال نفوذها الطبيعي ورأت في أي تواجد من خارجها تهديدا مباشر لأمنها ومصالحها الوطنية؛ لذلك صاغت لنفسها مجموعة الثوابت الاستراتيجية في التعامل معها، فبنجاح الثورة

الإسلامية واجهت دول الخليج العربي مشكلة ثلاثية الأبعاد؛ فقد حولت هذه الثورة إيران من درع وحليف استراتيجي إلى عدو محتمل، ووضعت هذه الدول بين نظامين معادين أو مصدرين للتهديد، وفرض عليها مراجعة خريطة تحالفاتها الإقليمية[7].

فالثورة لم تتخل عن السياسة الساعية للهيمنة التي كان ينتهجها الشاه، بل إنها تابعت نفس السياسة ولكن استنادا إلى استراتيجية مختلفة وقد اختلفت هذه الاستراتيجية من فترة لأخرى متأثرة بالمستجدات الإقليمية والدولية، ففي بداية الثمانينات شنت إيران "حربا سياسية" ضد دول الخليج العربي بدأتها بتحريك الأقليات الشيعية لتهديد استقرار هذه الدول ودعم الأعمال التخريبية التي قامت بها منظمات وجماعات موالية لإيران[8].

إن تغير الإطار الاستراتيجي للعلاقات الإيرانية الخليجية تأثر كثيرا ببروز الولايات المتحدة كقطب وحيد وبتداعيات أزمة الخليج الثانية، فقد قللت هذه المعطيات من الإلحاح على تحسين الروابط بين دول الخليج العربي وإيران، ومع ذلك فقد قامت السلطات الإيرانية بمراجعة ذاتية ظهر من خلالها، أن سياسة إيران المتبعة في المنطقة واستراتيجيتها لمد نفوذها معتمدة على تصدير الثورة قد أثرت سلبا على مصالحها، وقررت إيران على هذا الأساس إصلاح العلاقات مع جيرانها العرب في الخليج، وقد توصلت إيران إلى الإقتناع بأن التعاون مع العرب في الخليج ذو أهمية لانتعاشها الاقتصادي، وقد فتح الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 أمام إيران إمكانية تحسين العلاقات مع دول الخليج العربي، واعتمدت استراتيجية الحياد، فإيران لم يكن بإمكانها الانضمام إلى التحالف؛ نظرا للمعارضة القوية من جانب المتشددين[9].

كما كان هناك قلق متزايد لدى الإيرانيين من أن يؤدي الوقوف إلى جانب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاضرار بالمصداقية الإسلامية لإيران، إلا أن هذا الموقف الإيراني قد قوبل بنوع من الارتياح لدى دول مجلس التعاون وفي نفس الوقت لدى العراق الذي كان يخشى أن تستغل إيران أزمة الخليج الثانية لضربه وزعزعة وحدته عن طريق دعمها المباشر للشيعة[10].

إن تغير السياسة الإيرانية في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية تأكد بعد أيام قليلة من انتهاء حرب عاصفة الصحراء، حيث استأنفت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في مارس 1991 بعد قطيعة دامت حوالي أربع سنوات، وقام وزير الخارجية السعودي بزيارة طهران في مايو1991 كخطوة نحو التصديق على تحسن العلاقات بين البلدين[11].

هذا التقارب الإيراني السعودي الهادف إلى فتح صفحة جديدة مع دول الخليج العربي، يعد تغيرا جديدا في سياسة إيران في المنطقة، وقد كانت إيران مدفوعة بعدة عوامل لقبول تغيير سياستها تجاه دول الخليج العربي، فقد كان الجناح المعتدل بزعامة "هاشمي رافسنجاني" متحمسا لنهج سياسة خارجية قوية ومستقلة والتقارب مع السعودية بهدف مساعدة إيران على زيادة حصة إنتاجها في منظمة أوبك، كما أن إيران كانت في أمس الحاجة لتوثيق الصلات وتجنب العزلة الإقليمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع دول الخليج العربي، ورغم هذا التحسن فإن شروط التعاون الاستراتيجي لم تتحقق ومازالت الدول (الكبرى) في المنطقة تعمل على تنسيق جهودها؛ من أجل الحصول على امتيازات إقليمية على حساب الدول (الصغرى)، ويساهم هذا التوجه في ابعاد أي تعاون استراتيجي إقليمي في الخليج[12].

المحور الثاني ـ التفاعلات الاستراتيجية في العلاقات الخليجية الإيرانية :

في ضوء معطيات البيئة الإقليمية الراهنة، والتي لا تزال تعج بالملفات الخلافية بين الجانبين، فإن هناك ضوابط ينبغي أن تحكم المسار المستقبلي للعلاقات الإيرانية-الخليجية، بما يحقق مصالح كلا الطرفين من جهة، ويسهم في تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها ويعزز رفاه شعوبها جميعًا من جهة أخرى، وإن الجانب الأكبر في هذا المسار سيقع على عاتق إيران؛ باعتبارها الطرف الساعي دومًا لبسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي بما يتجاوز القواعد والأعراف في العلاقات بين الدول .

عند رصد مسار العلاقات الإيرانية-الخليجية وتفاعلاتها، يتضح جلياً أنها شهدت نقلة نوعية مهمة ومؤثرة، خاصة في السنوات الأخيرة؛ حيث تمر بتطورات عميقة، بشكل تصاعدي ومدروس، وبوتيرة متسارعة، وباتجاه تأطير العلاقات وتنميتها، عبر أطر نظامية ثابتة ومتينة، وتدفع هذه العلاقات لارتياد آفاق جديدة من التكامل والتنسيق والتعاون النشط في مجالات شتى، وسط سياق تفاعلات وتحديات إقليمية ودولية خطيرة، من شأنه إعادة تصويب بعض المسارات، نتيجة ما شهدته ومرت به العلاقات بمنعرجات مختلفة، وعبر مراحل متعددة، تأرجحت فيها ما بين الصراع وما يشبه الانفراج، والثابت أن هذه العلاقات تتأسس على عدة منطلقات تخدمها وترفدها بقوة دفع ذاتية، نتيجة القواسم المشتركة، من اعتبارات الأخوة الإسلامية، والجوار الجغرافي، والبعد الحضاري والعقائدي، والمصالح المتبادلة، عطفًا على الموروث التاريخي، بما يمكنها من الاستجابة الواعية لعوامل الاختلاف وضرورة وجوده، للانتقال من حالة "التعايش التنافسي" إلى مرحلة من التقارب والانفتاح، والتنسيق والتعاون، بعيدًا عن الإقصاء

والتهميش في الترتيبات الأمنية لذلك النظام الإقليمي الفرعي؛ ولما تمثله هذه المنطقة في الترتيبات الأمنية لهذا النظام، من أهمية وحساسية بالغة لدولها وللعالم بأسره، لاعتبارات جيواستراتيجية متعددة، ولإيجاد تعاون إقليمي فاعل، طالما تنشده الأطراف ذات العلاقة، وتبديد الشكوك حول النيات وطبيعة الاتفاقات والتفاهمات التي يمكن أن تثير الهواجس والمخاوف.

ارتبطت سياسة إيران تجاه دول الخليج العربي على الصعد كافة، بعدة محددات، منها ما يستند إلى الرؤية العقائدية لصناع السياسة والقائمين على تنفيذها ومكانة العقيدة في أسس المشروع الإيراني، كمشروع إسلامي، وأيضا الرؤية والأهداف الثورية لذلك المشروع، الذي يقع الخليج في إطاره، كما حدد تلك السياسة مفهوم النظام الإيراني لدور إيران القومي والعالمي، ومقومات هذا الدور واستراتيجية تفعيله، وأيضا موقع الخليج في تلك الاستراتيجية، فالاستراتيجية الإيرانية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية من خلال نظرية تقوم على دفع المشاكل الداخلية إلى الخارج، وأن من حق إيران، بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، أن تضع نظرية أمن للمنطقة، تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال الأساليب المناسبة، وفق المتغيرات الدولية[13]، وتقدم هذه النظرية عددا من المعطيات تعتمد على محددين أساسيين: أولهما عقائدي، يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت، للالتفاف حولها، وتنفيذ وصاياها. أما البعد الآخر فهو نضالي ثوري، يتعلق بإيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية، تحول دون وجود قوى أجنبية[14].

تستمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من البعد الديني مشروعيتها الدستورية، كما أن الرؤية العقائدية لإيران ما بعد الثورة، أسهمت في تحديد شكل وطبيعة علاقاتها الخارجية عموما، فتنظيم السياسة الخارجية على أساس المعايير الإسلامية، والأنموذج الإسلامي الذي تتبناه إيران، واستراتيجيتها المتعلقة بقيادة مشروع إسلامي عالمي، حكمت علاقاتها الإقليمية، وخاصة مع دول الخليج، حيث ظلت هذه المعايير والأسس بمثابة قاعدة ومظلة إيديولوجية ترسم انطلاقا منها سياستها تجاه تلك الدول، وفي الوقت نفسه تشرع أهدافها الخاصة بتوسيع نفوذها ومجالاتها في دول الخليج، فتلك الدول لا تتطابق النظم الملكية السائدة فيها مع الإسلام كما ترى إيران، التي تملك مشروعا عقائديا عالميا، يحمل تفويضا دينيا يسمح لها بالتدخل والتمدد في المنطقة، بما يمكنها من السيطرة على بقية العالم الإسلامي، وإقامة الحكومة العالمية الإسلامية، وقد شكل

الإسلام البنية الإيديولوجية الفوقية لإيران ما بعد الثورة، وظل القوة المهيمنة في الجمهورية الإسلامية، فيما لم يقتصر دوره على تشكيل نسيج إيران المعاصرة فحسب، بل تعداه أيضا إلى تشكيل علاقاتها مع العالم الخارجي، وكانت السمة الأبرز لـ"الإسلام الإيراني" هي الراديكالية، هذه السمة التي أثرت في معظم علاقات إيران مع العالم الخارجي، أو أعطتها شكلها، بل ظل كل تعامل للنظام الإسلامي في إيران مع العالم الخارجي، ينبع من النظرة الإسلامية التي يتمسك بها القادة الإيرانيون، فتفسير قادة إيران للإسلام هو القوة الدافعة التي تشكل استراتيجيتهم داخل البلاد وخارجها؛ ولذلك فإن فهم هذا "الإسلام الراديكالي" الذي يؤمن به القادة الإيرانيون يعد شرطا أساسيا لفهم استراتيجيات وسياسات النظام الإيراني، داخليا وخارجيا[15].

اتخذت إيران خطوات واضحة في هذا السبيل، وسعت لوضع أنموذجا إسلاميا إيرانيا، تحت إملاء وإشراف علماء الدين، يتضمن تأكيدا للتوجه الشيعي للحكومة التنفيذية في سياستها الخارجية، كما سعى فقهاء إيران إلى إخراج هذه النظرية من كونها مجرد حلم إلى هدف ينبغي تحقيقه، مع إيجاد التبريرات الكافية لجعله مسؤولية واجبة التنفيذ، وقد ارتبط بهذا نشاط يتعلق بتصدير الثورة إلى المنطقة والعالم، الأمر الذي خلق الكثير من القضايا الخلافية على الساحة الداخلية، والساحتين الإقليمية والدولية[16]، كما أدى احتواء الدستور الإيراني مبدأ "تصدير الثورة"، وتأكيده استمرار هذه الثورة في الداخل والخارج، خاصة في توسيع علاقاتها الدولية مع سائر الحكومات الإسلامية لبناء الأمة الواحدة، إلى جعل النظام الحاكم في إيران من هذا المبدأ هدفا حيويا سواء على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام، ووضع له استراتيجية خاصة لها سياسات تستند إلى مصادر وإمكانات وطاقات تحشد لتنفيذها[17]، وهكذا فإن سياستها تمتد لتشمل كافة المسلمين؛ بهدف توحيدهم تحت راية ولاية الفقيه، فالنظرية الرسمية الإيرانية تقوم على أنه لا يمكن أن يكون طابع جمهورية إيران الإسلامية قوميا، "وإلا ما كانت إسلامية بعد ذلك؛ لأن الإسلام لا يعرف (الوطن) كمفهوم أسمى"، وبالتالي فهي تقوم على أفكار لا حدودية ولا قومية، ورفض الإقرار بالحدود الجغرافية ما بين الدول الإسلامية والاعتراف بما أسماه بـ"الحدود الإيديولوجية"[18]، كمنطلقات السياسة الخارجية وركائزها، وهو ما أدى إلى إكساب "الدفاع عن النفس" أبعادا تتجاوز الحدود الفعلية للجمهورية الإسلامية،- وإعتبار الدفاع عن العالم الإسلامي والتطلع إلى قيادته أحد ركائز الاستراتيجية الوطنية وركن أساسي فيها، فتصدير الثورة، والدفاع عن الأمة الإسلامية- والتي هي أمة واحدة- مرتبط بأساس كرامة أم القرى وبالتالي فنطاق

مسؤولية إيران غير محصور بالحدود الجغرافية؛ لأن تقسيم عالم اليوم إلى دول صغيرة وكبيرة، مع حدود جغرافية، وحقوق وطنية خاصة، هو تقسيم ليس له أساس عقلي، وليس عادلا[19].

لقد أضافت هذه النظرية للرؤية العقائدية، التي استندت إليها استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي، من حيث تكريسها تفوق المذهب الشيعي على المذهب السني في تلك الدول، وأنه هو الإسلام الحقيقي والخالص، وقيادة إيران للعالم الإسلامي ومشروعها من أجل حكومة إسلامية عالمية تسيطر عليها، ما يجعل تصدير الثورة تفضيل استراتيجي ثابت في سياستها تجاه دول الخليج، التي تستهدف المشروع الإسلامي الإيراني وانضواءها تحته بقيادة إيرانية.

المحدد الثاني الذي يحكم سياسة إيران تجاه الخليج، هو محدد ثوري، فالدستور الإيراني ينص على استمرار الثورة الإيرانية، التي أعطت شرعية للنظام الإسلامي، وقد اتخذ ذلك النظام من "لا شرقية ولا غربية" استراتيجية رئيسة في سياسته الخارجية، تضمنها دستور الجمهورية الإسلامية على أساس أن التبعية للغرب أو الشرق منعت النمو الحضاري لإيران، وتعد الرؤية الناقدة لثورة إيران حول هيكل النظام الدولي، كأحد عناصر المحدد الثوري، حيث ترى الثورة الإيرانية في نفسها تهديدا لا يقل خطره على الوجود الأمريكي في المنطقة، عن خطر الوجود الأمريكي ذاته[20].

وتأتي المادة (154) من الدستور الإيراني لتجعل من الجمهورية الإسلامية داعمة للنضال المشروع "للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة في العالم"، كما تنص المادة الثالثة في الفقرة الخامسة على طرد الاستعمار، ومكافحة الوجود الأجنبي، أما المادة (152)، فتنص على أن:" تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"[21].

شكلت هذه المبادئ رؤية النظام الإيراني لعلاقاته مع دول الخليج العربي، فرفض ومكافحة الوجود الأجنبي انسحب على تلك الدول، التي توجد قوات أجنبية على أراضيها، كما أن نمط التحالفات الإقليمية والدولية لإيران الذي حكمته مفاهيمها الاستراتيجية يتعارض مع نمط تحالفات دول الخليج مع الغرب.

تظل إيران متمسكة بمنطلقاتها الثورية والدينية، كمحددات معلنة أحيانا، وغير معلنة في أحيان أخرى، لعلاقاتها مع دول الخليج العربي، بشكل خاص، ما يتجلى في

إدارتها للملفات المتشابكة، وقضايا النزاع بينهما، فحتى مع دفع الطرفين الإقليمي والدولي إيران باتجاه إعلانها التعامل على أساس المصلحة، يظل موقفها من القضايا الرئيسة المؤثرة في مسار وطبيعة العلاقات، محددا بمشروعها المستند إلى أسس إيديولوجية ومرتكزات سياسية تتعلق بطموحها الإقليمي ورؤيتها لدورها وحدوده وطبيعته كقوة إقليمية تستهدف القيادة والهيمنة.

ثمة معضلات تتعلق بالقيادة الإقليمية وامتلاكها في النظم الإقليمية، فمقومات القيادة كثيرة ومتشابكة، ولا تتعلق فحسب بطموح إحدى الدول في الاضطلاع بها، وجزء كبير منها يتعلق بشركائها في الإقليم، وحجم قواهم، وطبيعة مصالحهم، وأيضا التزامات القيادة التي تفرض مسؤوليات أكثر من تحقيقها مغانم ومصالح قطرية خاصة[22].

فبالنسبة لإيران، ومفهومها لدورها الإقليمي، ثمة ثوابت واضحة تتعلق بطبيعة الشخصية الإيرانية، ومواقفها تحت أي نظام حكم سياسي، وترتبط بدور إيران التاريخي، إقليميا ودوليا، وموقعها الاستراتيجي، الذي فرض عليها التزامات واجبة تحت أية ظروف، فإيران ترى أن لديها من المبررات، التاريخية والجغرافية والبشرية والعقائدية والسياسية، التي تمثل عناصر قوتها، ما يؤهلها للعب دور القائد في المنطقة، إدراكا منها لقوتها الذاتية، وإمكاناتها الطبيعية، وتزايد تأثير نشاطها في المنطقة، وإحساسها بحقها في الريادة على سائر دول المنطقة[23]، الأمر الذي جعل علاقاتها بجيرانها تتحدد وفق استراتيجية تحقيق أهدافها التي تتمسك بها وتعد ثوابت سياستها الخارجية.

هذه الرؤية للدور الإقليمي، واستقرار الاعتقاد بامتلاكها عناصره ومقوماته في مدركات صناع السياسة الإيرانية، هي التي حددت طبيعة علاقاتها مع دول الخليج العربي التي تعد أحد أبرز التفاعلات الإقليمية العاكسة بوضوح طموح إيران في ممارسة دور إقليمي بارز، ومفهومها لحدود هذا الدور وكيفية صناعته.

المحور الثالث ـ الرؤية الاستشرافية لمستقبل العلاقات الخليجية الإيران :

ترتبط المسارات المتوقعة للعلاقات الإيرانية –الخليجية، بتسارع التطورات الإقليمية، وظهور كثير من المتغيرات على مستويات عدة، ستشكل محددات لتوجه تلك العلاقات سواء لجهة التعاون والتهدئة أو الصدام أوالجمود، فثمة مصالح لكل من دول الخليج وإيران في فتح قنوات للتواصل والتعاون والتهدئة، لكن تبقى طبيعة ما ستنتهجه إيران من سياسات ودرجة المرونة وحجم مساعيها لخلق مساحات تفاهم واسعة، وحدود

التغيير في أنماط تعاطيها مع القضايا والملفات التفاعلية الرئيسة بينها وبين تلك الدول، كما ارتبطت توجهات العلاقات الإيرانية الخليجية سابقا بالاستراتيجية الإيرانية، ورؤية إيران لدورها الإقليمي وأمن المنطقة وكما ارتبطت بالرؤية الخليجية المقابلة وبمرتكزات سياسة دول الخليج الخارجية عموما وتجاه إيران خصوصا؛ فإن مستقبل تلك العلاقات يرتبط بحدود التغيير المتوقع في الرؤية الخليجية، وبالتبعية السياسية التي ستشكل ترجمة لها، هذا التغيير الذي تفرضه كثير من المتغيرات الإقليمية والدولية؛ لذا فإن حدوثه من عدمه ومستوياته وحدوده وتداعياته من أهم محددات المسارات المتوقعة لعلاقات إيران بدول الخليج.

يتعلق التغيير في سياسات طهران تجاه دول الخليج ، بمتغيرات عدة منها: التطورات المحتملة للعلاقات الأمريكية الخليجية وأيضا العلاقات الأمريكية الإيرانية، فطالما كانت الولايات المتحدة عاملا رئيسا في تفاعلات علاقات إيران بدول الخليج، فثمة تغيير محتمل تتمثل مؤشراته في الانفتاح بين واشنطن وطهران، وما يشكله من تهديد لتلك الدول، ويدعم إمكانية حدوث التغيير أيضا احتمالات إعادة النظر في الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه دول الخليج، المرتبطة بالتحولات في التدفقات النفطية، والتغيرات في سوق النفط الدولي وفي دور الولايات المتحدة العالمي، وفي ترتيبات تأمين طرق تجارة النفط، وهذا كله سيؤثر على علاقات دول الخليج مع إيران، في إطار ضرورة إعادة تلك الدول رسم سياستها الإقليمية، وفق منظور جديد فرضته تبدلات أحدثت خلخلة في الصيغة التي حكمت علاقات الخليج والولايات المتحدة، وعلاقات الأخيرة مع إيران لسنوات طوال[24].

اعتمدت دول الخليج في ضمان أمنها على القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة التي مثلت الاتفاقات الثنائية معها عامل الردع الرئيسي بالنسبة لتلك الدول في مواجهة إيران، وبقي نظام الأمن الجماعي الخليجي مفتقرا للرؤية الأمنية والاستراتيجية الموحدة، ومرتبطا وظيفيا بما يجري داخل المنطقة، والقوى الكبرى في النظام الدولي، وتحديدا فيما يتعلق بالنفط، الأمر الذي جعل قرار الجماعة الأمنية الإقليمية غير مستقل، ووضع سياسات دول الخليج الأمنية داخل دائرة الدفاع، ولم يسمح لدول الخليج بتطوير الأمن الذاتي الخليجي، علاوة على أنه فعليا، لم يحقق الأمن في المنطقة[25].

ان مستقبل هذه العلاقات، وحدود دورها في سياسات دول الخليج، وبناء استراتيجية أمنية جديدة، وصيغة بديلة لأمن إقليم الخليج، تفترض عدم التعويل على الحليف الأمريكي، وبقاء وتمدد مظلته الأمنية في الفترة المقبلة، يتوقف على موقف

بعض الدول الآسيوية، وخاصة الصين، وأهدافها من وراء الاتجاه غربا نحو دول الخليج، وهل هو في إطار تعزيز تواجدها البحري في الخليج من أجل ضمان حماية التدفقات النفطية، وحفظ المصالح الاقتصادية والتجارية فحسب دون رغبة في منازعة الدور الأمريكي، أم أن الصين ستتجه إلى الخليج كجزء من التوجه إلى المنطقة عموما، حال حدوث فراغ أمني نسبي إذا ما خفضت الولايات المتحدة من وجودها العسكري بالخليج، ومع ما قد تفرضه التطورات من مواجهة الصين للتحول الأمريكي ناحية آسيا والاقتراب من مناطق نفوذها، في إطار التحرك المضاد للتحرك الأمريكي.

أما على الصعيد الداخلي، وكأحد أهم الخلافات بين إيران ودول الخليج، فإن أوضاع الشيعة في دول الخليج، ومحاولات استخدام إيران لهم، وكونهم ملفا مفتوحا، دائما ما يوتر العلاقات بين الطرفين، واستمراره هكذا من عدمه، وتأثيره على العلاقات الإيرانية الخليجية، كما هو مرتبط بإيران وممارساتها، وحرصها على تفاقم أي مشكلة داخلية إلى حد الأزمة، فإنه مرتبط أيضا بتغيير سياسات بعض حكومات الخليج، وطرائق وأنماط تعاطيها مع مشكلة "الطائفية" في بلادها، بل وتغيير رؤيتها لبواعث هذه المشكلة، في إطار كونها مشكلة داخلية بالأساس، لها الكثير من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا في إطار كونها ملفا في تفاعلات الصراع مع إيران فحسب.

وأخيرا، فإن ثمة محدد مهم للعلاقات بين إيران ودول الخليج في المستقبل، يرتبط بحجم ومستوى تفاعلات بعض الدول الخليجية في الملفات الإقليمية التي تزداد وتيرة تطورها لجهة التعقيد، والتي تعد ساحات للصراع على النفوذ مع إيران.

ترتبط المسارات المتوقعة للعلاقات الإيرانية الخليجية بمستقبل دور الولايات المتحدة في المنطقة، حيث إنها ظلت فاعلا رئيسا في تفاعلات تلك العلاقات، وشكل الاعتماد عليها أهم ركائز الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج، الا انه ثمة تغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة شكلت عدة عوامل ودوافع له، منها الاكتشافات المهولة للنفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، التي كان تأمين وارداتها النفطية من منطقة الخليج العربي محورا رئيسا في سياستها الخارجية، وهو ما أدى إلى التكهن بتراجع أهمية المنطقة في الحسابات الأمريكية، وبالتالي تراجع دور السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، كنتيجة لزيادة الإنتاج النفطي الأمريكي، وتقليل الواردات من دول الخليج، إضافة إلى ما يسمى بالاستدارة نحو آسيا، فالعلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج أهم ركائزها تتمثل في صيغة" النفط مقابل الأمن"، التي بدأت تهتز مع

اكتشافات النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة، وتوقع انخفاض واردات الولايات المتحدة من الخليج العربي، بل إن وكالة الطاقة الدولية، التي تمثل مصالح الطاقة لأغنى 35 دولة بالعالم، توقعت أن الولايات المتحدة ستحقق الاستقلالية على مستوى الطاقة بحلول عام 2023، كما توقعت أن تفوق صادراتها ما تستورده بحدود عام 2030[26].

إن اهتمام أمريكا بنفط الخليج لم يقتصر يوما على تلبية حاجاتها المحلية من الطاقة، بل كانت له منافع أخرى بعضها ذو طابع اقتصادي واستراتيجي.

فمن الناحية الاقتصادية يشكل استمرار تدفق النفط من الخليج إلى الإقتصاديات العالمية مصلحة أمريكية قصوى؛ لأن تعافي الاقتصاد الأمريكي مرتبط ارتباطا وثيقا بتعافي الاقتصاد العالمي، وفي الوقت الذي تتجه فيه أمريكا إلى تقليل اعتمادها على الخليج فيما يتعلق بحاجاتها من الطاقة، سوف يزداد اعتماد دول شرق آسيا التي تشكل اليوم قاطرة الإقتصاد العالمي على النفط العربي، كما يزداد اعتماد الإقتصاد الأمريكي على الإقتصادات الآسيوية، لذلك ستبذل واشنطن كل جهدها من أجل ضمان استمرار تدفق النفط العربي للأسواق الآسيوية بانسيابية[27].

وأما استراتيجيا فإن نفط الخليج يشكل أحد أهم وسائل الضغط الأمريكي على الصين، ويعتبر الوجود العسكري الأمريكي على مقربة من حقول الإنتاج في الخليج، فضلا عن سيطرة الولايات المتحدة على خطوط النقل البحرية التي تمر عبرها شحنات النفط، من أهم أدوات ممارسة النفوذ الأمريكي في شرق آسيا والمحيط، كما أن الإستراتيجية الأمنية التي أعلنتها وزارة الدفاع الأمريكية، أكدت على أهمية حماية أمن الخليج بالنسبة إلى المصالح الأمريكية[28].

إقليميا ستحدد تطورات الأوضاع في الأزمات الأهم في الإقليم، مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية، وطبيعة مسارها فبجانب الخلافات والقضايا الرئيسة الحاكمة لتلك العلاقات، والمتعلقة بأوضاع وأمن الدول الخليجية، وملفات التفاعل المباشرة بين الخليج وإيران، هناك ملفات إقليمية أخرى تؤثر في ميزان القوى الإقليمي، وتعد ساحات للصراع على النفوذ، ولمحاولات ضبط ذلك الميزان، وبالتالي ترتبط بشكل وثيق بأمن واستقرار ومصالح دول الخليج، وتشكل مجالات التمدد والنفوذ الإقليمي لإيران؛ لذا فتفاعلات الطرفين (الإيراني والخليجي) فيها، وحجمها وقوة تأثيرها يعد موجها رئيسا للعلاقات الإيرانية الخليجية، ومحددا لتوجهاتها المستقبلية.

لقد أضحت الملفات الإقليمية، محددا مهما لمسار العلاقات الخليجية الإيرانية، وتعد أحد مفاتيح التهدئة أو التصعيد، وخاصة بين كل من السعودية وإيران[29].

وأيضا حدود الدور الإيراني في معادلة الصراع العربي الصهيوني، وطبيعة علاقات إيران المستقبلية بحركات المقاومة الفلسطينية، ودورها في الساحة اللبنانية، عبر "حزب الله"، ودعمها للحوثيين، الذين تتصاعد تهديداتهم في اليمن، كل ذلك سيحدد اتجاه العلاقات بين إيران ومعظم دول الخليج، سواء لجهة التوتر أم التهدئة، أم الجمود وكلها مرتبطة بتسوية الملفات الإقليمية أم استمرار اشتعالها، وإصرار الطرفين على صفرية المعادلة.

وفقا لما ذكرته حول المحددات الرئيسة التي ستحدد طبيعة العلاقات بين إيران ودول الخليج في المستقبل، فإنه من المتوقع أن تأخذ تلك العلاقات أكثر من مسار، كل مسار يتوقف حدوثه على توفر بعض العوامل والمقومات، وعدم توافر عوامل أخرى لازمة لاتخاذ مسار مختلف، هذه العوامل كثير منها يتعلق بدول الخليج وإيران، ومنها أيضا ما يتعلق بطبيعة التطورات في المنطقة، ودور القوى الكبرى فيها، كما سيترتب على كل مسار نتائج وتداعيات لن تؤثر فحسب في الدول المعنية، بل في المنطقة كلها. يمكن وضع ثلاثة مسارات قد تتخذها العلاقات الإيرانية الخليجية وهي:

الجمود، الذي طالما كان سمة تلك العلاقات لفترات طويلة، واحتمالية استمراره برغم التطورات الحالية، التي قد تضع دول الخليج في سياقات ضاغطة تجعلها غير قادرة على التصعيد مع إيران، أو الإنفتاح عليها.

أو مسار التوافق، الذي ميز العلاقات في فترات استثنائية، لكنه قد يكون مستقبلا في صيغة أخرى؛ نظرا لاختلاف الظرف الموضوعي، وفي سياق إقليمي ودولي مختلف.

أو المسار الأخير وهو باتجاه الصدام، الذي قد يدفع إليه تصاعد التوتر الإقليمي، والتوتر بين دول الخليج وإيران[30].

على ذلك، فإن ثمة مسارات عدة يمكن التنبؤ بها لمستقبل العلاقات بين إيران ودول الخليج، جميعها تحكمه عوامل متداخلة ومتشابكة، وجميعها مسؤولية الطرفين، ولكن بشكل أكبر إيران، كونها مالكة زمام المبادرة دائما، وتمتلك مقومات تسمح لها باستمرار القبض عليه.

أن أزمة عدم الثقة التي تحكم الإدراكات المتبادلة لدول الخليج العربي وإيران، هي من أهم عوامل تقويض فرص التعاون الذي يخدم مصالح الطرفين، فكثيرة هي

المشتركات، من حيث المصالح والتهديدات التي تجعل التعاون الخليجي الإيراني من الضرورة والأهمية.

التعاون بين إيران ودول الخليج ، يتطلب أمن الإقليم واستقراره، وهذا بدوره لن يتحقق إلا في حال تعاون دوله كافة، واستقرار علاقاتها على جميع الأصعدة، وإن لم يتحقق التعاون في أعمق صوره، فعلى الأقل لا تنحصر تلك العلاقات في النمط الصراعي، وتكون على مستويات من التعاون يتطلبها استقرار الإقليم وأمنه، حتى وإن كانت في إطار تنافسي.

لذلك فإن أمن الإقليم مسؤولية جماعية لكل دولة، بما يتطلبه من توافق واتفاق حول توفير ضمانات هذا الأمن، عبر منظومة أمنية، تضم كل دول إقليم الخليج، وتسهم في توسيع إجراءات بناء الثقة بين الجيوش، وتربط أطراف الخليج بشبكة من الترتيبات الأمنية، وترتكز على رؤية مفادها أن أمن الخليج، ونظرا لامتداده الإقليمي والعربي، مرتبط بأمن المنطقة كلها، التي تمثل إسرائيل وبرنامجها النووي، التهديد الرئيسي والمباشر لها.

خاتمة البحث :

إن رصد العلاقات الإيرانية الخليجية خلال الفترة (2003-2015)؛ يبرهن على أن الجغرافيا تصنع القدر السياسي، لكن الأيديولوجيا وحسابات المصالح الضيقة هي التي تقود دفة الصراع، لم تكن أزمة الملف النووي الإيراني أو النزاع المستمر حول الجزر الإماراتية الثلاث سوى تجليات لأزمة أعمق تتمثل في غياب منظومة أمن إقليمي موثوقة وشاملة، وستبقى هذه العلاقات محكومة بالتوازن الدقيق بين طموحات طهران الإمبراطورية التوسعية، ومقتضيات المصلحة الوطنية والسيادية لدول الخليج العربي، التي أثبتت عبر تماسكها ومناوراتها الاستراتيجية أنها عصية على الاحتواء أو التهميش في معادلة الشرق الأوسط الجديد.

تأسيساً على ما تقدّم من رصد وتحليل في محاور هذا البحث، يخلص البحث إلى رسم مشهد ختامي متكامل لطبيعة وديناميكيات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015، وقد أثبت البحث أن هذه العلاقات لم تكن يوماً وليدة الصدفة، بل جاءت نتاج تفاعل معقد وبنيوي بين جملة من "المحددات الثابتة" و"المتغيرات الظرفية" التي أعادت تشكيل التوازن الإقليمي في المنطقة.

ويمكن إيجاز أبرز الاستنتاجات والنتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية:

1. جدلية الثوابت والمتغيرات في السلوك الإيراني: أكد البحث صحة فرضية البحث التي انطلقت من وجود سمة هيكلية مستقرة في العقيدة الاستراتيجية الإيرانية تسعى من خلالها طهران لتبني دور قيادي وريادي في منطقة الخليج العربي. وبينما تعكس "البيئة العقائدية والدستورية" ثوابت النظام الحاكم، فإن الأدوات والأساليب المتبعة تميزت بمرونة وتغير مستمر وفقاً لطبيعة التحديات والفرص الإقليمية والدولية.
2. حتمية الجغرافيا مقابل هواجس الإيديولوجيا: أظهر التحليل أن الجوار الجغرافي، وما يفرضه من تداخل ديمغرافي، يشكل ركيزة أساسية لا يمكن تجاوزها في تفسير هواجس الأمن وصناعة القرار لدى الطرفين.
3. التحولات البنيوية والإقليمية كمحفزات للتغيير: أثبت البحث أن المحطات التاريخية الفارقة خلال الفترة (2003-2015)، كانت تمثل المتغيرات الأكثر تأثيراً في دفع العلاقات نحو التصعيد تارة والتهدئة والمراجعة الذاتية تارة أخرى.
4. تأثير الفواعل الدولية والتباين الخليجي المتبادل: أوضحت القراءة الاستشرافية للبحث أن مستقبل هذه العلاقات يظل رهيناً بمدى التبدل في الالتزامات الأمنية الأمريكية في المنطقة.

توصيات البحث:

بناءً على أبرز الاستنتاجات والنتائج، يوصي البحث بضرورة صياغة أطر نظامية متينة وقنوات حوار دائمة بين إيران ودول الخليج تقوم على مبادئ احترام السيادة الوطنية، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما يتطلب المشهد من دول الخليج العربي تعزيز تماسكها الاستراتيجي الداخلي وتوحيد رؤيتها الأمنية والسياسية للتعامل بكفاءة مع الطموحات الإقليمية الإيرانية بما يضمن استقرار المنطقة وازدهار شعوبها.

بيان تضارب المصالـــح:
يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

قائمة الهوامش :

1- محمد سعيد عامود: العلاقات العربية- الأوروبية، رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد يوليو 2004م، ص1.
2- محمد عبد الله، "البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث"، دار المعرفة للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1993، ص 22.
3-عبد الغني عماد، "تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث"، مركز الخليج للدراسات، دبي التقرير السياسي، القاهرة،عدد 7 فبراير 1981، ص 60.
4 - ريتشارد سكوفيلد،" دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراض يضمن أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، الإمارات،1998، ص 232.
5- نفس المصدر السابق، ص 234.
6- محمد سعد أبو عامود، "الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي الإيراني"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167- 2007، ص44.
7- عبد الخالق عبد الله،" التوترات في النظام الإقليمي الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، السنة 34، العدد 132 إبريل 1998، ص 29.
8- أحمد جلال التذمري، "إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين العهدين: العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية ومتطلبات التغيير"، مركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة، الامارات،2000، ص 210.
9- علي المؤمن وزين العابدين البكري، "ضوء على موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أزمة الكويت"، دار الحكمة للطبعة والنشر، ط1، بيروت لبنان، 1992، ص 57.
10- محمد السعيد إدريس، "إيران وأزمة الخليج"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة، 1990، ص 146.
11- Alkim .AL, "the GCC States in an unstable world: Foreign – Policy .Dilemmas of Small States" , Saqi Books, Februar, 2001, p 107
12- خالد طيارة، "المعاهدة السعودية الإيرانية انقلاب إستراتيجي ومحور إقليمي بديل، ملف حول العلاقات السعودية – الإيرانية"، المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، العدد 14 تشرين 2000، ص 91-95 .
13 - ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، ط ١، مركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 57-58.
14- محمد السعيد عبد المؤمن، "تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 196- 1 أبريل 2014، ص 63.
15- صادق زيباكلام، "الصحوة الشيعية بوصفها قوة إيران الناعمة: تحليل تاريخي"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012/4/16، ص 22.
16- محمد السعيد عبد المؤمن، مصدر سابق، ص 62.
17- محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران من الداخل: رؤية مصرية"، التقرير الإستراتيجي العربي، 1994، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1995، ص 51.
18- وليد محمود عبد الناصر، "إيران: دراسة عن الثورة والدولة"، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص 58.

19- لبيب سعيد منور، "مقولات في الإستراتيجية الوطنية: نظرية أم القرى الشيعية: دراسة تحليلية "، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 2008.
20- محمد السعيد عبد المؤمن، "تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، مصدر سابق، ص 63- 64.
21- علي حسين باكير،"إكتشاف القوة الناعمة الإيرانية..القدرات وحدود التأثير"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013/4/17، ص44.
22- دلال محمود السيد، "مقومات مفقودة: معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 196 أبريل 2014، ص 16.
23- محمد السعيد عبد المؤمن، "تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، مصدر سابق، ص 63.
24- فريدريك ويري، يزيد صايغ، "مستقبل غير مؤكد: هل تشهد العلاقات الأمريكية الخليجية أزمة؟"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2014/2/5، ص35.
25- تقرير إحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، دول مجلس التعاون الخليجي، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، مارس 2014، ص 17.
26- صباح الموسوي وآخرون، "المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية"، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 34.
27- مروان قبلان، "العلاقات السعودية – الأمريكية: إنفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه ؟"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 6 يناير 2014، ص 5-18.
28- مروان قبلان، "العلاقات السعودية– الأمريكية: إنفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟"، مصدر سابق، ص21 .
29- نجلاء مكاوي، يحي صهيب، تامر بدوي، "الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي"، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط1، بيروت، 2015، ص 283.
30- المصدر السابق، ص 277.